الجنوب جنوب والشمال شمال ومن قرح يقرح

حقائق مهمة

«الأمناء» كتب/ اديب السيد:

تعيش مليشيات حزب الاصلاح الإخوانية أسوأ مراحلها وأحلك ظروفها التي لن تخرج منها إلا مهزومة.. فكما هزمت بالشمال وهرب قياداتهم بالعباءات، ايضا هزموا بالجنوب وسيلبسون العباءات وقد حدث لبعض قيادات الويتهم المسماة جزافاً «الحماية الرئاسية».

هذه الجماعة «المترممة» أصبحت محاصرة سياسيا ومنبوذة حتى من أقرب من دعموها وهم «السعوديين».. ولم يتبق لها إلا استخدام بعض الأدوات لإثارة الفوضى وإراقة الدماء.

من لم يستطيع الدفاع عن عرضه وأرضه وغرفة نومه في الشمال، لن ينتصر ولن يحقق مبتغاه في أرض الحرية والكرامة «أرض الجنوب».

اليوم يرمي حزب الاصلاح الإخواني بكل ثقله في اتجاه شقرة ويدفع بكل أدواته الجنوبية للدفاع عن مصالحه السياسية من خلال معركة وإراقة دماء، والأغبياء - أي تلك الأدوات الرخيصة- تتحدث بكل بجاحة عن دفاعها عن الشرعية المزعومة، فيما الحقيقة هم يدافعون عما يتلقونه من فتات بائس من الإرهابي علي محسن الأحمر وجماعة الإخوان الإرهابية.

جماعة جنوبيي الشرعية المزعومة.. طالما لم يستجيبوا لكل النداءات والحوارات التي دعا لها ممثل الجنوب المجلس الانتقالي الجنوبي، فليتحملوا كل ما سيأتيهم، ومن خرج عن طوع أهله سوف يصله اللوم والعار.

ولأجل حزب الإصلاح الإرهابي.. ها هي الشرائم تحاول الضغط لتعطيل التوافقات السياسية التي تجري حتى مع من يزعمون انهم يدافعون عن شرعيته، حيث التوافقات واللقاءات مستمرة ومتواصلة، وستخرج تلك الشرائم من المشهد، مثلما خرج من قبلهم كثيرون.

هادي لا يريد إلا إن يبقي رئيساً «أسمياً» وهذا أمر اعتيادي ولا يرفضه أحد، وسيتخلى قريباً عن الإخوان الإرهابيين وكل ما يتربط بهم من عناصر وأدوات تزعم انتمائها لهادي وهي تتبع مصالحها الشخصية.

المهم.. تحاول مليشيات هذه الجماعة الإرهابية ومنبع الإرهاب والقاعدة وداعش والتفجيرات والاغتيالات، أن تنقذ نفسها باستخدام أدوات «نعم أدوات» وهم عناصر تابعين لهادي أو لبعض من شلته، كما دأبت منذ 3 عقود مليشيات الزيود استخدام تلك العناصر.

اليوم الوضع تغير.. ولم تعد الزيدية ضامنة النجاح باستخدام أدواتها، ولكنها تقدم تلك الأدوات الرخيصة كسلعة تعرضت للكساد بعد اتضاح كل الحقائق للناس وللعالم أجمع.

لا يوجد طريق لأدوات الشمال بالجنوب وهم الشواذ عن ثورة الشعب الجنوبي وكرامته وحريته، إلا بالعودة إلى شعب الجنوب شعبهم وأهلهم، وإلا فسيصبحون منبوذين وقد يتعرضوا للإهانة بل والتصفية من قبل أسيادهم الزيود وداخل جبهاتهم.

وحدث ذلك ذات يوم عندما اقتحم الحوثيين منزل هادي في صنعاء، أن أهانوه وانتهكوا عاره وضربوه وتعرض للصفع والركل حينما كان تحت الاقامة الجبرية بصنعاء، وذلك برعاية عفاش استاذ وحليف هادي، وبصمت ومباركة من حزب الاصلاح الاخوني الذي يوهم هادي واتباعه انه مع شرعيتهم المزعومة، بينما وسائل أعلام تلك الجماعة الاخوانية تخون هادي وتلعنه وتكفره ليل نهار.

الأهم.. الجنوب جنوب والشمال شمال.. ومن قرح يقرح على نفسه.

المجلس الانتقالي الجنوبي يحقق انتصارات جوهرية وأن كانت تفاصيل الامور فيها وجهات نظر لبعض الاشخاص، لكن الجوهر يختلف عن التفاصيل، والقادم انتصارات ساحقة للجنوب.

باحث اقتصادي يطالب الحكومة بإلغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية

عدن «الأمناء» خاص:

قال الباحث النفطي والاقتصادي د. علي المسبحي أن الأوضاع الصعبة التي نعيشها اليوم ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات فترة طويلة من الإهمال والفساد والمحسوبية والتخبط والعشوائية في اتخاذ القرارات، في إشارة لقرار تحرير استيراد المشتقات النفطية، والذي اوضح بأنه لا خير فيه، ويهدف لتدمير ما تبقى من مؤسسات الدولة الناجحة، وإصابة الاقتصاد بالشلل الكلي من خلال استنزاف العملة الصعبة من السوق ووضع البنك المركزي في وضع العاجز عن توفير العملة الصعبة للموردين مما يعني المزيد من تدهور العملة المحلية.

وأضاف: «قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية كان الغرض منه وللأسف خدمة هوامير النفط والمتنفذين أكثر من خدمة مؤسسات الدولة والمواطنين والاقتصاد الوطني، خصوصاً وأن الدولة اليوم تدفع ملايين الدولارات بسعر تفضيلي ومخفض لمستوردي المشتقات النفطية لإغراق السوق بكميات كبيرة على الرغم من شحة المعروض من العملة الصعبة».

وأشار المسبحي الى إن الحكومة الشرعية كانت قد وجهت في 5 مارس 2018م بتحرير سوق المشتقات النفطية والسماح لجميع الشركات والأفراد للقيام بعمليات الاستيراد والبيع مع منحهم ما يلزم من اعفاء من الرسوم الجمركية لمدة 3 أشهر، ولكن سرعان ما تم إضافة الرسوم الجمركية فيما بعد مما أدى إلى زيادة وارتفاع الأسعار، الامر الذي يوضح جلياً بأن الهدف من القرار كان يتمثل في تعطيل عمل ومهمة كل من شركة مصافي عدن وشركة النفط وإلغاء دورهما ووظيفتهما الأساسية وتحويلها من التكرير بالنسبة للمصافي والتسويق بالنسبة لشركة النفط إلى الخزن واعتبارهما مجرد خزانات مستأجرة للتجار بنظام العمولة.

وتابع: «الحكومة اليوم تتجرع مرارة هذا القرار من خلال الانهيار الحاصل بالعملة مقابل الدولار، حيث ان فتح المجال لتحرير استيراد المشتقات النفطية بطريقة عشوائية أدى لتهافت الكثير من الموردين على شراء العملة الصعبة وسحبها من السوق بغرض استيراد المشتقات وهو الأمر الذي وصل أحيانا لدرجة سحب أكثر من ثلثين من العملة الصعبة المتوفرة بالسوق لصالح تجار استيراد المشتقات فقط نظراً لازدياد عدد الموردين يوم بعد اخر».

ونوه المسبحي إلى أن: «البنك المركزي وبدلا من قيامه بتوفير العملة الصعبة لكل من شركة مصافي عدن وشركة النفط لقيامهم بعملية استيراد المشتقات وفق النظام والقانون وبشكل منظم وبإشراف مؤسسات الدولة والاحتياج الفعلي فقط، أصبح البنك اليوم وعقب القرار يقوم بتوفير العملة الصعبة وبسعر تفضيلي ومخفض لجميع مستوردين المشتقات وبطريقة عشوائية مما أدى إلى إغراق السوق بالمشتقات، بل وصل الامر لتهريب جزء منه إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، مما يشكل عبئاً إضافياً على البنك المركزي في ظل شحة المعروض، فضلاً عن تلك الخطوة قد أدت لاستنفاذ العملة الصعبة، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الريال مقابل الدولار وهو ما حدث، حيث ارتفع سعر الصرف من 490 ريال في مارس 2018م قبل القرار إلى حوالي 850 ريال في الوقت الحالي، وسيستمر في الارتفاع إذا لم يتم الغاء قرار تحرير المشتقات النفطية الجائر والذي يعتبر المتسبب الأساسي في ارتفاع أسعار الصرف والذي سمح للتجار باستيراد المشتقات النفطية وبالتالي التهافت على سحب العملة الصعبة من السوق».

وأضاف: «اليوم وبعد مرور نحو عامين ونصف على هذا القرار، يبدو أن الحكومة قد أدركت بأنها ارتكبت خطأً فادح، ولكن للأسف وبدلاً من قيامها بإلغاء القرار، عملت على وضع ما تسمى بآلية تنظيم عملية الاستيراد عبر المصارفة، علماً أن هذه الآلية لن تصمد طويلاً، لأنها بُنيت على قرار خاطئ، وخلال الفترة السابقة لم يحقق القرار أهدافه ولم تكن التجربة ناجحة، فهو لم يحقق المنافسة العادلة ولا الوفرة في المعروض إذ ماتزال الأزمات بالوقود تطل علينا بين الحين والاخر ومن فترة إلى أخرى كون التجار المستوردين هم المتحكمين في السوق بعيداً عن رقابة الدولة وحتى في جانب عملية تموين محطات توليد الكهرباء بالوقود والتي شكلت صورة من صور العشوائية والابتزاز بتجارة الاستيراد وهو الذي يفسره ذلك التفاوت الكبير في الأسعار بين المحافظات، فالشركات المستوردة اليوم جميعها عائلية وفردية وامكانياتها محدودة وطريقة عملها بدائية وعشوائية بعكس الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسات الدولة ممثلة بكل من شركة مصافي عدن وشركة النفط والمتمثلة بخزانات استراتيجية للخزن واسطول نقل وكفاءات إدارية ومالية وخبرة عملية طويلة».

والمح إلى أن: «الحل الوحيد لإنهاء معاناة المواطن يتمثل بإلغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية، والإسراع بإعادة تشغيل المصفاة ومدها بالنفط الخام للتكرير وحصر تسويق وبيع المشتقات النفطية على شركة النفط، اما غير تلك الحلول إنما تعتبر مجرد تخبط وتدمير وفساد واستنزاف لخزينة الدولة، خصوصا وان القرار قد أعد في غرف مغلقة وبسوء نية، وكان الهدف منه اتخاذه كبديل عن تشغيل المصفاة وتحييد دور شركة النفط عن وظيفتها الأساسية والمتمثل بعملية التسويق الحصري للمشتقات بالسوق المحلية»، مشيرًا إلى أنه: «يمكن حصر أضرار قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية على مؤسسات الدولة والاقتصاد الوطني في التالي:

(1) فقدان خزينة الدولة لملايين الدولارات نتيجة عدم قيام مصافي عدن بوظيفتها الأساسية وهي عملية التكرير للنفط الخام.

(2) تحمل الدولة خسائر تعطيل مصافي عدن من خلال دفع وزارة المالية مليارات الريالات رواتب لموظفي المصفاة خلال الفترة الماضية.

(3) تراجع إيرادات شركة النفط نتيجة السماح للتجار بالبيع والتسويق التجاري.

(4) أصبحت الدولة تدعم أسعار المشتقات النفطية بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم العملة الصعبة لجميع التجار المستوردين بسعر تفضيلي ومخفض (أقل من سعر السوق) مما كبد وما يزال يكبد الدولة خسائر مالية كبيرة وفادحة.

(5) تحمل البنك على عاتقه مسئولية توفير العملة الصعبة للموردين مما أدى إلى استنزافها وتعريض العملة المحلية للانهيار.

(6) فتح مجال الاستيراد على مصراعيه أدى لإغراق السوق بالمشتقات النفطية وتهريب جزء منها للمناطق الشمالية الواقعة تحت سيطرة الحوثي.

(7) القرار ادى لقيام الموردين باستيراد أنواع رديئة من المشتقات وذات جودة منخفضة للحصول على الربح السريع.

(8) خلق القرار تهميش لدور شركة النفط بالسيطرة والرقابة والتحكم بسوق النفط.

(9) تلاعب وتحكم تجار المشتقات بالسلعة الحيوية وخلق الأزمات المتتالية واحتكار المادة في ظل ضعف الرقابة على البيع التجاري.

(10) تسريح الآلاف من عمال شركة مصافي عدن تحت بند قوى فائضة نتيجة لوقف تشغيل المصفاة.

(11) تعرض أسعار المشتقات المحلية لتقلبات الأسعار العالمية كونها مستوردة بدلاً من الحصول على أسعار ثابتة في حالة لو كانت المنتجات النفطية من شركة مصافي عدن.

(12) تهالك وتدمير أصول وممتلكات مصافي عدن وتعرضها للصداء، وتكبدها في ذات الوقت خسائر مالية كبيرة في حالة التفكير بإعادة تشغيلها.

واختتم المسبحي تصريحه بالقول: «من اتخذ القرار يعلم عند إصداره بانه لم تكن هناك نية بعودة مصافي عدن للتكرير وبالتالي قام بتغيير وظيفة المصفاة من التكرير للخزن كمقدمة للخصخصة وقام بتحرير الاستيراد»، مطالبا الرئاسة والحكومة بإلغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية فوراً وتغليب المصلحة العامة للحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة الناجحة ممثلة بشركة مصافي عدن وشركة النفط ودعمهما للنهوض بالاقتصاد.